

السلطة الوطنية القاسطينية

دراسات في التجربة والأداء
2013-1994

تحرير

د. محسن محمد صالح

المشاركون

أ. د. أحمد مبارك الخالدي
أ. حياة محمد الندا
أ. غنى سامي جمال الدين
د. محسن محمد صالح
أ. إقبال وليد عميش
أ. ربيع محمد الدنان
أ. فاطمة حشمان عيثاني
د. نادية سعد الدين
أ. باسم جلال القاسم
أ. صالح محمود الشناط
أ. فراس أبو هلال
أ. وائل أحمد سعد
أ. حسن محمد ابحيص
أ. عزيز هارون كايد
د. فريد أبو ضهير
أ. د. وليد عبد الحفي



الفصل الثالث عشر

الإعلام في ظل السلطة الـفلسطينية

د. فريد أبو ضهير

الإعلام في ظل السلطة الفلسطينية*

زهيد:

”لا سقف لهذه الحرية في فلسطين“. هذا ما قاله الدكتور سلام فياض، رئيس الوزراء السابق في السلطة الوطنية الفلسطينية في حديثه عن الصحافة في فلسطين¹.

عند الحديث عن هذا الشعار في واقع الصحافة في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد مرور عشرين عاماً على تأسيس السلطة، لا يجد المرء بداً من التأمل في تطور الصحافة، وواقعها، والمحطات التي مرت بها، ودرجة الحرية التي تتمتع بها، وقدرتها على التأثير في الجوانب المختلفة من الواقع السياسي على مدى عقدين يزخران بالأحداث الكبيرة في ظل النظام السياسي الفلسطيني الذي نشأ عن اتفاقية أوسلو.

فالباحث لا يقف عند شعار، أو تصريح، أو وصف، أياً كان مصدره. بل يقف على الوقائع والأحداث، ويحلل أبعادها، وصولاً إلى تشخيص أقرب إلى الدقة للحالة الإعلامية في فلسطين.

أولاً: الإعلام بين الماضي والحاضر:

الحديث عن واقع الإعلام في ظل السلطة الفلسطينية لا يعني بالضرورة سرد الأدلة على غياب الحريات الإعلامية، وانتهاكات السلطة بحق الصحفيين والمؤسسات الإعلامية، وارتهاق الحالة الفلسطينية برمتها، ومن ضمنها الإعلام، للاحتلال الإسرائيلي. ولا يعني أيضاً الحديث عن السقف المرتفع للحريات في ظل السلطة، التي يحلو للبعض الحديث عنها. فمسألة ارتباط النظام الإعلامي بواقع الحريات السياسية في أي بلد، مسألة مفروغ منها، وخصوصاً فيما يتعلق بالمعالجة الإعلامية لسياسات السلطة، وما يمس مصالح النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها. وبكلمات أخرى، فإننا نتحدث عن نظام سياسي يفرز شكلاً محدداً للنظام الإعلامي، بحيث يكون

* أتقدم بالشكر الجزيل للزميلة الأستاذة أمل دويكات على جهودها في جمع المعلومات وإجراء المقابلات لهذه الدراسة.

¹ القدس، 1/5/2013.

متسقاً مع طبيعة ذلك النظام ومرتبباً بالتغيرات التي قد تطرأ عليه. وهذا يعني صعوبة إحداث أيّ تغيير في النظام الإعلامي دون حدوث تغيير مواز للنظام السياسي.

ولذلك، فإن هامش الحرية الإعلامية في فلسطين بقي مرهوناً بتعاقب المراحل السياسية والأنظمة التي سادت على الساحة الفلسطينية، وبمحدودية قدرة الإعلام على التأثير على سياسات تلك الأنظمة وشخصها. ففي الأزمات بشكل خاص مثلاً، لا تستطيع السلطة الحاكمة أن تحتل النقد والتحليل الصريح والمباشر، وكشف المعلومات التي تراها السلطة مسيئة لها، ومعيقة لسياساتها.

هذه الصورة امتدت منذ النصف الثاني من القرن الـ 19، وتحديداً سنة 1876، حيث كانت انطلاقة الصحافة الفلسطينية مع صدور صحيفة القدس الشريف باللغتين العربية والتركية في ظلّ الحكم العثماني لفلسطين². وكانت فلسطين تعد الدولة الخامسة عربياً من حيث ظهور الصحافة فيها بعد كلّ من مصر، ولبنان، وسورية، والعراق على التوالي، ما يدل على عراقية الصحافة الفلسطينية، والتراث التاريخي الذي راكمته على مدى ما يقرب من قرن ونصف.

ولكن هذه العراقية رافقتها تحديات غاية في الصعوبة والتعقيد، حيث واجهت الصحافة الفلسطينية رقابة وتشديداً من قبل السلطات العثمانية بأساليب متعددة ومشددة، حيث كانت الصحف تعد الناطق الرسمي باسم الحكومات، فضلاً عما ذكر من صدور الصحف باللغتين العربية والتركية، ما يشير إلى ارتباطها الجذري بالسلطة الحاكمة.

وبعد وقوع كارثة الانتداب البريطاني على فلسطين، دخلت الصحافة مرحلة جديدة من المعاناة الشديدة، سواء من خلال إغلاق الصحف، أم اعتقال الصحافيين، أم التشديد في إجراءات الحصول على المعلومة، وغير ذلك من الإجراءات التي استمرت لعقود³.

² محمد سليمان، تاريخ الصحافة الفلسطينية 1876-1976 (قبرص: مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، 1987)، ص 46؛ وانظر: يوسف خوري، الصحافة العربية في فلسطين 1876-1948، ط 2 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين، 1986)، حيث يقدم المؤلف لمحة موجزة عن كافة المطبوعات الصحفية التي صدرت في فلسطين في الفترة المذكورة.

³ محمد سليمان، الصحافة الفلسطينية وقوانين الانتداب البريطاني (قبرص: مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، 1988)، ص 31.

ولم تكن الصحافة الفلسطينية بحال أفضل في ظل الإدارة الأردنية، إلا أنه لا بد من القول إنه حدث توسع وتطور في ظل الإدارة الأردنية، تمثل في إنشاء عدد من الصحف والمجلات. ولكن، في الوقت نفسه، مورست الرقابة على الصحف بوسائل شتى، لدرجة أنها لم تجرؤ على الخروج عن السياسات الحكومية، وكانت تخضع بصورة أو بأخرى لمقص الرقيب الأمني التابع للإدارة الأردنية.

وفي تلك المرحلة وما بعدها، غلبت على الصحافة النزعة السياسية والتعبوية، والاهتمام بقضية التحرر، ومواجهة الخطر الصهيوني، مما أدى إلى انحسار الاهتمام بالقضايا الفلسطينية الداخلية.

ومن الطبيعي أن تقوم الصحف الفلسطينية بتوجيه جُل اهتمامها تجاه الكارثة التي تعرضت، وتعرض لها فلسطين، لسببين: الأول؛ حجم تلك الكارثة، والتي ما زال يكتوي الشعب الفلسطيني بنارها حتى اليوم. والثاني؛ عزوف الصحافة الفلسطينية عن تناول القضايا الداخلية المتعلقة بسياسات الحكم، سواء الأردني أم البريطاني، نتيجة الرقابة وأساليب التحكم المختلفة، والخوف من عواقب ذلك.

واستمرت الصحافة تجابه السلطات المتعاقبة، حيث تعرضت في ظل الاحتلال الإسرائيلي بعد سنة 1967 إلى المزيد من الضغوطات التي لم تمارسها سلطة من قبل، وخصوصاً الرقابة العسكرية التي فرضت على المواد الإعلامية قبل النشر. ومع هذا، استطاع الصحفيون الحصول على تراخيص لإنشاء 22 صحيفة يومية وأسبوعية تحت الاحتلال في القدس المحتلة. ومع أن الصحافة الفلسطينية كانت دائماً تحصل على التراخيص، ولا تنشر إلا ما يوافق عليه الرقيب العسكري، إلا أن الملاحقات والإغلاقات كانت تحاصرهما وتلاحقها باستمرار. وبالطبع، فقد كان تركيز الصحافة ينصب على القضايا الوطنية بشكل أساسي، كما ذكرنا آنفاً⁴.

الصحافة في ظل الاحتلال يمكن وصفها بأنها صحافة صمود، وليست صحافة مقاومة بالمعنى الحرفي للكلمة⁵، حيث أنها عملت على الحفاظ على هوية الشعب

⁴ ماجد تريان، الصحافة الفلسطينية النشأة والتطور - الصحافة الفلسطينية المهاجرة، وزارة الإعلام، فلسطين، 2009/3/1، انظر: <http://www.minfo.ps/arabic/index.php?page=main&id=137>

⁵ Farid Abu-Dheir, "Freedom of Press in Palestine: Present and Future Perspectives," in Wolfgang Freund (ed.), *Palestinian Perspectives* (New York: Peter Lang, 1999), p. 92.

الفلسطيني، وسعت لكشف ممارسات الاحتلال وتكريس الحقوق الوطنية الفلسطينية في وجدان الشعب. ولكن لم يكن الاحتلال يسمح لها بالقيام بدور المقاومة والتحرير على التصدي للاحتلال، باستثناء ما يترتب على انتقاء الموضوعات، وأساليب الصياغة، وما يمكن أن يقرأه الجمهور بين السطور. وقد استخدمت الصحافة الفلسطينية أساليب متعددة في سعيها لتجاوز الرقيب العسكري، ومن أبرز تلك الوسائل تسريب المعلومات إلى الصحافة الإسرائيلية التي تقوم بنشرها، ومن ثم قيام الصحافة الفلسطينية بنقلها عن الصحف الإسرائيلية (وهو الأمر الذي تسمح به الرقابة). ومن أمثلة ذلك أيضاً، ترك فراغات في الصحف في المواقع التي تم حذف المواد منها، وكتابة كلمة "نعتذر"، وهو الأمر الذي يُوجد نوعاً من الإثارة والفضول لدى القراء، ويوصل الرسالة بطريقة غير مباشرة إلى الجمهور.

ثانياً: العهد الجديد:

مثل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1994 تطوراً دراماتيكياً في القضية الفلسطينية، حيث بدأ يتبلور واقع جديد في الضفة الغربية وقطاع غزة. من أبرز ملامح هذا التطور انتقال السلطة الحاكمة من الاحتلال المباشر إلى الجانب الفلسطيني، مع بقاء الاحتلال مظلة يخضع لها النظام السياسي، وكذلك مختلف مفاصل الحياة للشعب الفلسطيني. وبالطبع، سعت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى استثمار هذا الواقع الجديد للعمل على بناء نواة الدولة الفلسطينية والعمل على الانفكاك من الاحتلال من خلال سياسات وإجراءات عدة، على الرغم من أن اتفاق أوسلو مثل عبئاً ثقيلاً على الشعب الفلسطيني، وفرض قيوداً صارمة على صلاحيات السلطة وعلى قدرتها في تحقيق الأهداف الوطنية.

ويعد إصدار قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني في سنة 1995 بمثابة إشارة واضحة إلى اهتمام السلطة بهذا الأمر، على الرغم من أن القانون هو نسخة معدلة من القانون الأردني. إلا أن السلطة الفلسطينية رأت أنه لا بد من تنظيم العلاقة بين السلطة والإعلام من جهة، وتنظيم شؤون الإعلام وأدائه تجاه المجتمع من جهة أخرى. ومن

⁶ علي أحمد عبد الله، واقع الصحافة الفلسطينية في الضفة والقطاع (1967-1987) (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، 1989)، ص 157.

الجدير بالذكر، أنه بالرغم من وجود ثغرات كثيرة في قانون المطبوعات والنشر، فإن النصوص المتعلقة بحرية التعبير في القانون (وكذلك في القانون الأساسي) تعد جيدة، بل وأقرب إلى المثالية. فعلى سبيل المثال، نصت المادة 27 من القانون الأساسي الفلسطيني على أن:

تأسيس الصحف وسائر وسائل الإعلام حقّ للجميع يكفله هذا القانون الأساسي، وتخضع مصادر تمويلها لرقابة القانون. حرية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة وحرية الطباعة والنشر والتوزيع والبعث، وحرية العاملين فيها، مكفولة وفقاً لهذا القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة. تحظر الرقابة على وسائل الإعلام، ولا يجوز إنذارها أو وقفها أو مصادرتها أو إلغاؤها أو فرض قيود عليها إلا وفقاً للقانون وبموجب حكم قضائي⁷.

ولكن، بالطبع، فإن النصوص شيء، والواقع شيء آخر.

صدرت العديد من الصحف، بعضها استمر، وبعضها توقف. فقد صدرت في 1994/11/10، صحيفة الحياة الجديدة وهي مقربة من السلطة، حيث بدأت أسبوعية ثم تحولت لتصبح يومية. كما صدرت في 1994/12/8 في مدينة غزة صحيفة الوطن الناطقة باسم حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وأغلقتها السلطة لأسباب سياسية. ثم صدرت صحيفة الاستقلال الناطقة باسم حركة الجهاد الإسلامي سنة 1995. وفي نهاية سنة 1995 أيضاً صدرت صحيفتا البلاد والأيام اليوميّتان، ثم تحولت البلاد بعد ذلك إلى صحيفة أسبوعية، فيما استمرت صحيفة الأيام تصدر يومياً حتى يومنا هذا. كما صدرت عن أجهزة السلطة عدة صحف ومجلات، منها الأقصى، والساحل، والزيتونة، والرأي، والصباح، وغيرها من الصحف التي لم تستمر في الصدور.

وصدرت في 1997/2/13 صحيفة الرسالة الناطقة باسم حزب الخلاص الوطني الإسلامي، الجناح السياسي لحركة حماس، وهي صحيفة أسبوعية تصدر كل يوم خميس، ويرأس تحريرها صلاح البردويل. كما صدرت في بداية سنة 1997، عن مركز فلسطين للدراسات والبحوث الذي يرأسه محمد الهندي، مجلة فلسطين غير الدورية، ذات الميول الإسلامية.

⁷ المجلس التشريعي الفلسطيني، 2010/7/6، انظر:

<http://www.pal-plc.org/index.php/2010-07-06-15-50-26.html>

لقد شهد واقع الصحافة الفلسطينية في هذه الفترة ازدهاراً ونهضة كبيرة، بالرغم من قلة إمكانياتها إذا ما قورنت بإمكانيات الصحف في البلاد العربية والأجنبية⁸، وهو ما يمثل حراكاً إعلامياً موازياً للنشاط السياسي الذي كان معبراً عن تفاعل القوى السياسية الفلسطينية إزاء التحول في مسار القضية الفلسطينية. وبالطبع، فإن وسائل الإعلام تمثل أدوات هذا التفاعل، وتمثل حلقة الوصل بين القوى السياسية والجمهور الفلسطيني.

إن انتشار الصحافة في ظل السلطة يعكس التنوع السياسي والفكري على الساحة الفلسطينية، مع اتساع المسافة بين نفوذ الاحتلال وبين الإعلام الفلسطيني، وأصبحت الصحافة بذلك خاضعة لاعتبار جديد يضاف إلى وجود الاحتلال، وهو وجود سلطة فلسطينية، فضلاً عن التيارات السياسية الفلسطينية واختلاف رؤاها تجاه الصراع مع الاحتلال. ويجادل رضوان أبو عياش بأن السلطة وفرت أجواء من الديمقراطية والتعددية للصحافة، بعكس ما كان سائداً في ظل الاحتلال⁹، وهو ما نفتته وقائع كثيرة حدثت منذ تأسيس السلطة، وبشكل خاص بعد الانقسام.

بدأت الصورة أكثر وضوحاً مع استمرار صدور صحف ثلاث هي: الأيام، والحياة الجديدة، والقدس، بالإضافة إلى وسائل الإعلام الحكومية والمتمثلة بإذاعة وتلفزيون فلسطين، ووكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). فقد جاءت هذه الوسائل لكي تناسب المرحلة الجديدة التي تتسم بالولاء للسلطة، والالتزام بسياساتها وأهدافها¹⁰.

ولغاية منتصف سنة 2011، بلغ عدد وسائل الإعلام في الضفة الغربية وقطاع غزة 184 مؤسسة إعلامية، منها 145 في الضفة، و39 في غزة. وكانت هذه المؤسسات كالتالي: 66 إذاعة، و27 محطة تلفزيون، و16 صحيفة، و6 دوريات، و20 وكالة أنباء،

⁸ ماجد تريان، مرجع سابق.

⁹ رضوان أبو عياش، أثر التطور الاجتماعي والتحدي السياسي على أداء الإعلام الفلسطيني (د.م: دن، 2008)، ص 105.

¹⁰ Farid Abu-Dheir, *op. cit.*, p. 95.

كذلك ذكر رضوان أبو عياش أن الصحافة الفلسطينية التزمت بالخط السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية المتمثل بالمفاوضات. انظر: رضوان أبو عياش، أثر التطور الاجتماعي والتحدي السياسي على أداء الإعلام الفلسطيني، ص 100.

و18 مؤسسة إنتاج مرئي ومسموع، والبقية مؤسسات تدريب، ومواقع إلكترونية، وغير ذلك من الخدمات الإعلامية. وكانت الغالبية العظمى لهذه المؤسسات قد ظهرت بعد اتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية¹¹.

وقد جاء في المسح الميداني لوسائل الإعلام الفلسطينية أن معظم هذه الوسائل قالت عن نفسها إنها مستقلة، بينما في حقيقة الأمر تتبع الكثير منها لفصائل سياسية معينة، وأهدافها بالطبع مرتبطة بأهداف تلك الفصائل¹².

ومقارنة مع سنة 2004، فقد ارتفع عدد وسائل الإعلام بصورة لافتة على الساحة الفلسطينية الأمر الذي ينعكس على المشهد الفلسطيني عموماً والإعلامي خاصة. فقد أشارت دراسة لوزارة الإعلام صدرت في منتصف سنة 2004 إلى أنه قد تم منح الترخيص لـ 155 من وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية، وكانت على النحو الآتي: 32 محطة تلفزيونية في الأراضي الفلسطينية (الضفة والقطاع)، و22 محطة إذاعية، و101 مطبوعة (صحف، ومجلات يومية، وأسبوعية، وشهرية، وفصلية). إلا أن معظم هذه المطبوعات توقف صدورها بعيد الانتفاضة الثانية سنة 2000 وتحديداً في العام الثاني من الانتفاضة¹³.

لم تتوقف "إسرائيل" عن استهداف الإعلام الفلسطيني، على الرغم من أنه خاضع للسلطة الفلسطينية، كما هو الحال بالنسبة لكافة أوجه الحياة الفلسطينية التي تخضع لسلطة الاحتلال. فقد استمرت القيود الإسرائيلية على الصحافة الفلسطينية، ولكن بأشكال مختلفة، وبوتيرة أقل من السابق. ومن أمثلة تلك القيود؛ تحديد حرية التنقل للصحفيين، والاعتداء على الصحفيين في أثناء تغطيتهم للأحداث، فضلاً عن اعتقال الصحفيين، وقتلهم في بعض الأحيان.

فقد أشار المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، إلى أن الانتهاكات الإسرائيلية، ما بين سنتي 2008 و2012 مثلاً، بلغت 647 انتهاكاً. وكانت أفظع تلك

¹¹ هناك عدد قليل من هذه المؤسسات لها حضور على الساحة الإعلامية، وذات إمكانيات كبيرة.

¹² Near East Consulting, "Survey of Palestinian media December 2010 to April 2011," May 2010, pp. 17–19, <http://www.scribd.com/doc/56706011/NEC-Palestine-Media-Survey-Apr11>

¹³ طلعت عبد الحميد، "الثقافة ووسائل الإعلام الفلسطينية"، وزارة الإعلام، فلسطين، 2004، ص 6-7، انظر: <http://sites.birzeit.edu/cds/arabic/news/other/2004/jun-6-moi.pdf>

الانتهاكات قتل ثمانية صحفيين في أراضي السلطة الفلسطينية في تلك الفترة. ورصد المركز عشرة أنواع من الانتهاكات، هي: القتل، والمنع من السفر، والقصف، والاقترام، وإغلاق وحجب مواقع إعلامية، والمنع من التغطية، ومصادرة معدات، والاعتقال، والاعتداء الجسدي، والاحتجاز¹⁴. ومن الأمثلة أيضاً على الانتهاكات:

- 2012/1/27، اعتدت قوات الاحتلال على مصور صحيفة الأيام مهيب البرغوثي في أثناء تغطيته لأحداث المسيرة الأسبوعية في قرية بلعين قرب مدينة رام الله، وأصابته بالرصاص المطاطي في قدميه.
- 2012/2/5، اعتقلت قوات الاحتلال مراسل راديو بيت لحم 2000 صهيب العصا من بيت لحم لمدة شهر، ومنعت أهله من زيارته، وصادرت هواتفه النقالة وذاكرة آلة التصوير التي بحوزته.
- 2012/3/16، اعتدت قوات الاحتلال على مصور وكالة الصحافة الفرنسية موسى الشاعر في أثناء تغطيته لمسيرة المعصرة بالقرب من بيت لحم، وقام جنود الاحتلال بكسر عدسة آلة التصوير الخاصة بالوكالة¹⁵.
- 2012/5/1، اعتدت قوات الاحتلال على ستة صحفيين من شركة الواحة للإنتاج الإعلامي في أثناء استعدادهم لعمل تقرير صحفي عن تجريف أراضي المزارعين في منطقة الفراحين شرق خانينوس، وأطلقت النار بكثافة تجاههم، وهم: جبريل أبو كميل، ومراد حسن، ونبيل أبو دية، ومحمد الرعي، وعماد الخريبي، وولاء البياري.

وغيرها الكثير من الأمثلة التي لا يتسع المجال لذكرها¹⁶.

¹⁴ المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، التقرير السنوي: انتهاكات الحريات الإعلامية في فلسطين 2012، ص 3 و8-9، انظر:

http://www.madacenter.org/report.php?lang=2&id=1281&category_id=5&year=2013

¹⁵ المرجع نفسه، ص 19-20 و23.

¹⁶ بالإضافة إلى رصد مؤسسات حقوقية كثيرة للانتهاكات الإسرائيلية لحرية الصحافة واعتداءاتها على الصحفيين والمؤسسات الإعلامية، فقد رصدت ناريمان أحمد عواد العديد من تلك الانتهاكات، ووثقتها في كتابها حصار الكلمة. انظر: ناريمان أحمد عواد، حصار الكلمة: من وقائع الاعتداءات الإسرائيلية على الصحفيين والإعلاميين خلال انتفاضة الأقصى (القدس: رابطة القلم الدولي، 2001).

أصبح الإعلام في ظل السلطة محكوماً بسقف اتفاقيات أوسلو، وكذلك رؤاسب قوانين الانتداب البريطاني التي تركها الاحتلال، بالإضافة إلى قوانين السلطة الفلسطينية، وخصوصاً قانون المطبوعات والنشر لسنة 1995¹⁷.

فقد كان مما جاء في اتفاقية أوسلو نصوص حول "بناء تفاهم متبادل وتسامح، والامتناع عن التحريض، بما في ذلك الدعاية العدائية ضد الطرف الآخر، بما لا يمس حرية التعبير، واتخاذ الإجراءات القانونية لمنع "التحريض" الذي يقوم به الأفراد والجماعات والمنظمات، في إطار قوانين كل من الطرفين". ولذلك، يرى البعض أن هذا الأمر أثر على حرية الصحافة في فلسطين، وجعل، كما يقول الإعلامي هشام عبد الله، من المحرم انتقاد التنسيق الأمني، على سبيل المثال، بين السلطة و"إسرائيل"¹⁸.

إن الخطوط الحمراء التي رسمتها السلطة الفلسطينية للصحفيين تتراوح ما بين الكتابة عن الرئيس أو عائلته بشكل انتقادي، والكتابة عن الأجهزة الأمنية والوضع الأمني، وطرح الآراء المعارضة للسلطة، والحديث عن قادة من حماس ملاحقين من قبل السلطة أو تغطية نشاطات غير مدنية لهم، وأخرى قد تظهر من وقت إلى آخر.

فقد اعتقلت الشرطة الصحفي علاء الصفاوي، بسبب افتتاحية صحيفة الاستقلال التي كتبها حول الأوضاع الأمنية السيئة، وذلك لاعتقاد الشرطة بأنها تسيء إلى شخص الرئيس. كما اعتقل غازي حمد لمدة عشرة أيام، عُدب خلالها بشدة، بسبب مقاله حول علاقة المواطن بالأجهزة الأمنية الفلسطينية الذي نُشر في الصحيفة نفسها. وكذلك اعتقل الصحفي طاهر شريط الذي يعمل مراسلاً لوكالة رويترز للأنباء Reuters لمدة ستة أيام، وذلك بسبب نشر الوكالة لشريط فيديو عن الجندي الإسرائيلي نحشون فاكسمان الذي قامت حركة حماس باختطافه¹⁹.

17 Near East Consulting, "Survey of Palestinian media December 2010 to April 2011," p. 11.

18 Ibid., p. 13.

19 "الإعلام في فلسطين: بين مطرقة السلطة وسندان الرقابة الذاتية، الخطوط الحمراء والرقابة الذاتية: المسؤول عنها، والأساليب المتبعة في رسمها"، المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان - الرقيب، السنة 3، العدد 14، تشرين الأول/أكتوبر 1999، انظر:

<http://www.phrmg.org/arabic/monitor1999/oct1999-2.htm>

ومن جانب آخر، أصبحت الصحافة ميسّسة تبعاً للفصائل الفلسطينية الموجودة على الساحة، بحيث لا تعكس حرية التعبير المنصوص عليها في القانون الأساسي الفلسطيني مادة 19، التي تنص على أنه "لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول، أو الكتابة، أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن، مع مراعاة أحكام القانون"²⁰، الأمر الذي أدى إلى اعتبار الصحافة الفلسطينية غير مؤثرة على المستوى الدولي، وغير موثوقة على المستوى المحلي²¹. وهذا يُعزى بالطبع إلى أن الصحافة والإعلام (سواء الرسمي، أم الحزبي، أم المستقل) يعمل تحت سقف السلطة، ومحكوم بالواقع الناشئ عن وجودها، ومتأثر بسياساتها، ومعبر عنها إلى درجة كبيرة. وبالرغم من وجود قوى سياسية ذات رؤى متعددة، وما يترتب على ذلك من علاقة هذه القوى بالإعلام، وخصوصاً الإعلام التابع لها، إلا أن مظلة السلطة كانت، وما تزال، تغطي وسائل الإعلام العاملة في فلسطين، وتحكم درجة الحريات التي تتمتع بها إلى حدّ كبير²².

فمثلاً، يلاحظ في هذا السياق أن كثيراً من الصحفيين الذين ناصبوا "إسرائيل" العداء طوال فترة الاحتلال، ولغاية قيام السلطة الفلسطينية، أصبحوا "رجالاً للسلطة"، على أساس أن نوعاً من الاستقلال الوطني قد تمّ إنجازه، وهو قيام "سلطة وطنية فلسطينية"، وأن معارضة السلطة هو سعي لإجهاض الحلم الوطني الفلسطيني²³. ولا ريب أن هذا الأمر له رصيد كبير من المنطق والواقعية إذا ما تأملنا في دور منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح، في رعاية وتوجيه الإعلام في فلسطين خلال مراحل الاحتلال التي سبقت قيام السلطة الفلسطينية، وولاء الغالبية العظمى من الصحفيين للمنظمة ولحركة فتح. وقد كان لهؤلاء الصحفيين الدور الكبير في تجسيد الهوية الوطنية، وتعزيز الدور النضالي للشعب الفلسطيني، وكذلك التأثير الواضح في الرأي العام الفلسطيني وحشده حول منظمة التحرير الفلسطينية وبرنامجها السياسي.

²⁰ القانون الأساسي المعدل، الوقائع الفلسطينية، العدد الممتاز، 2003/3/19.

²¹ Near East Consulting, "Survey of Palestinian media December 2010 to April 2011," p. 10.

²² زياد عثمان وغازي بني عودة، الإعلام الألعوبة والخطاب الدموي في فلسطين (رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 2008)، ص 30.

²³ Farid Abu-Dheir, *op. cit.*, p. 91.

ثالثاً: الإذاعة والتلفزيون:

في ظل السلطة الفلسطينية بدأت تراخيص البث الإذاعي والتلفزيوني بالظهور، حيث لم يكن يسمح به قبل سنة 1993 في ظل الاحتلال الإسرائيلي²⁴. والإذاعة في فلسطين على وجه التحديد بدأت قديماً، فقد بدأ تاريخ الإذاعة في فلسطين سنة 1936. وسجل البث الإذاعي الذي انطلق في 1965/3/1، من محطة إذاعية في القاهرة باسم "صوت فلسطين صوت منظمة التحرير الفلسطينية"، بداية النشاط الإذاعي الفلسطيني الحديث، واستنهاضاً لما انقطع نتيجة نكبة سنة 1948 من البث الإذاعي الفلسطيني الذي كان ينطلق عبر الأثير، إبان سنوات الانتداب البريطاني على فلسطين.

وقد باشر "صوت فلسطين صوت منظمة التحرير الفلسطينية" إذاعة برامجه في إطار إذاعة صوت العرب المصرية، لتستضيفه بعد ذلك عدد من الإذاعات في بعض الدول العربية. كما ظهر صوت فلسطين أيضاً من خلال إذاعات مستقلة، كصوت ناطق باسم منظمة التحرير الفلسطينية في عدد من الدول العربية، كالأردن، وسورية، ولبنان²⁵.

إن الهدف من تلك التجارب المتكررة هو تعزيز مقاومة الاحتلال، وإحياء الشعور الوطني لدى الفلسطينيين، وتعزيز الهوية الوطنية، وحشد الرأي العام ضد الاحتلال.

ومع بداية التسعينيات، ولغاية الآن، ظهرت عشرات المحطات الإذاعية والتلفزيونية المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد اضطلعت هذه المحطات بدور مهم على صعيد التغطية الإعلامية لممارسات الاحتلال، إلا أنها عملت وفق سياسات السلطة بطبيعة الحال. وقد واجهت تلك المحطات إشكاليات عدة، أهمها ضعف الإمكانيات، وكذلك عدم الاستقرار بسبب الوضع القانوني الذي ما زال معلقاً، حيث لم تزل مسودة مشروع قانون المرئي والمسموع لم تقر بصيغتها النهائية، ولم تصبح قانوناً نافذاً بعد، نظراً لظروف السيطرة الإسرائيلية على الترددات والأثير منذ توقيع اتفاقية أوسلو

²⁴ Ibid., p. 90.

²⁵ حول هيئة الإذاعة والتلفزيون، انظر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، في: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5134>

سنة 1993. ويعزو وزير الإعلام الفلسطيني الأسبق نبيل عمرو أسباب تأجيل إقرار مشروع قانون المرئي والمسموع إلى غياب انعقاد المجلس التشريعي الفلسطيني²⁶.

ومن المآخذ على مشروع قانون المرئي والمسموع المعمول به في أراضي السلطة الفلسطينية (بالرغم من عدم إقراره من قبل المجلس التشريعي، أو من قبل الرئيس الفلسطيني)، ضرورة الحصول على شهادة "حسن سيرة وسلوك" من وزارة الداخلية الفلسطينية، أي موافقة الأجهزة الأمنية على ذلك، مما يعني ارتهان الوسيلة الإعلامية للسلطة الفلسطينية²⁷.

كما تخضع المحطات الخاصة للمساءلة والمراجعة من قبل الناطق الإعلامي للأمن العام، أو من قبل جهاز الأمن الوقائي، أو من قبل أجهزة أمنية أخرى، وقد تتم المراجعة عن طريق الهاتف أو الحضور إلى مقر المحطة بشكل شخصي²⁸.

كما قامت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالعمل على تنظيم شؤون تلك المحطات من خلال تشجيعها على الاندماج، وفرض رسوم عالية نسبياً عليها، وبررت ذلك بأن هناك ضغوطاً يمارسها الاتحاد الدولي للمحطات الإذاعية لتخفيض عدد تلك المحطات. كما أن هناك صعوبات في تطوير تلك المحطات ناجمة عن منع "إسرائيل" لها من استيراد أجهزة بث جيدة وقوية، الأمر الذي يتسبب في تشويش هذه المحطات بعضها على بعض²⁹.

ويشير المسح الميداني لوسائل الإعلام الفلسطينية حتى سنة 2011، أن "المشكلة في الترخيص لمحطات الإذاعة والتلفزيون ليس بالمبلغ الذي تدفعه هذه المحطات للسلطة، ولكن تتعلق بالتشريعات المرتبطة للدوائر الأمنية التابعة للسلطة في منح التراخيص لهذه المحطات. فبعض الدوائر الأمنية تمنح الإذن لمحطة معينة، وفي الوقت نفسه تعارض ذلك دوائر أخرى"³⁰.

²⁶ مقابلة هاتفية أجراها الباحث مع نبيل عمرو، وزير الإعلام الأسبق، عضو المجلس الاستشاري لحركة فتح، رام الله، 2013/7/4.

²⁷ عمر نزال، "مشروع قانون المرئي والمسموع... المنطق والجوهر"، مجلة مدى الإعلام، موقع مدى، العدد 2، آب/أغسطس 2011، ص 7، انظر: http://www.madacenter.org/upload_files/mag/1_omarnazal2pdf.pdf.

²⁸ "الإعلام في فلسطين: بين مطرقة السلطة وسندان الرقابة الذاتية، الخطوط الحمراء والرقابة الذاتية: المسؤول عنها، والأساليب المتبعة في رسمها"، المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان - الرقيب.

²⁹ ناصر اللحام، "شهادات حول الإعلام الفلسطيني في ظل حكم حماس (بيت لحم: معاً، 2006).

³⁰ Near East Consulting, "Survey of Palestinian media December 2010 to April 2011," p. 16.

رابعاً: الإعلام الرسمي بعد قيام السلطة الفلسطينية: 1. الإذاعة والتلفزيون:

أنشأت السلطة الفلسطينية هيئة الإذاعة والتلفزيون في 13/9/1993، التي بدأت بثها التجريبي في 2/7/1994، بخطاب للرئيس ياسر عرفات. ثم انطلق البث الرسمي للإذاعة مع بداية تشرين الأول/أكتوبر 1994 بنشرات الأخبار والبرامج المنتجة في استوديوهات الإذاعة في مدينة أريحا، ثم انتقلت بعد ذلك إلى رام الله في 24/12/1995.

وفي قطاع غزة تم إنشاء محطة إذاعية ثانية تابعة لهيئة الإذاعة والتلفزيون، وهي ”صوت فلسطين/ البرنامج الثاني“. وقد بدأت بثها الرسمي في 30/3/2000؛ بمناسبة إحياء يوم الأرض، وبساعات بثّ يومي بلغت 17 ساعة³¹.

ولم يختلف الإعلام الرسمي الفلسطيني كثيراً عن الإعلام الرسمي العربي الذي يمثل أداة للترويج لسياسات الحكومة، ووسيلة لتكريس نظام الحكم وإرادة السلطة السياسية. وتتبلور سياسة التحرير حول تلك السياسة من خلال انتقاء الأخبار، والمحاور المطروحة، وضيوف البرامج، مع وجود هامش ضئيل للرأي الآخر.

ويعلق وزير الإعلام الأسبق نبيل عمرو على تجربة الإعلام الرسمي بعد قيام السلطة الفلسطينية: ”الإعلام الرسمي ضعيف سواء من حيث المضمون أو من حيث مدى موثوقيته لدى الجمهور، والناس لا تحب متابعة الإعلام الرسمي، وهذا ما أدى إلى نجاح تجربة الإعلام الخاص“³².

2. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا):

تأسست وكالة وفا تطبيقاً للقرار الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني سنة 1972، كهيئة مستقلة مرتبطة هيكلياً وسياسياً وإدارياً برئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

³¹ حول هيئة الإذاعة والتلفزيون، انظر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، في: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5134>

³² مقابلة هاتفية أجراها الباحث مع نبيل عمرو، 4/7/2013.

وتركز عمل الوكالة على نقل الخبر الفلسطيني، والبلاغات العسكرية الصادرة عن القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية آنذاك، ثم تطورت دائرة عملها لتشمل كل ما له علاقة بالقضية الفلسطينية في الداخل والشتات. وانتقلت الوكالة إلى البث عبر شبكة الإنترنت سنة 1999³³.

ولم تخرج وكالة وفا عن هذه السياسة بشكل عام في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية. فبالرغم من أن تطوراً كبيراً حصل في حجم ونوعية التغطية الإخبارية للوكالة، إلا أن ارتباطها العضوي بالسلطة الفلسطينية جعل منها وسيلة لتكريس السياسات التي تتبعها السلطة، وليست وسيلة للتعددية، والتنوع، والتوازن في تغطية الأحداث.

يشير زياد عثمان وغازي بني عودة إلى أن تلفزيون فلسطين ووكالة وفا خرجا عن كونهما مؤسستين رسميتين، ليكونا أداتين حزبيتين لحركة فتح. وضاعت هذه الزاوية مع كل يوم كانت تشتد فيه المواجهة الداخلية خلال فترة الانقسام. ويشير الكاتبان إلى أنه لم تصدر أي احتجاجات داخلية في السلطة وفي حركة فتح حول هذا الدور. وفي المقابل، كانت وسائل إعلام حماس تقوم بالدور المعاكس لدور وكالة وفا وتلفزيون وإذاعة فلسطين، مع الفارق بكون هذه المؤسسات رسمية، في حين أن مؤسسات حماس هي حزبية³⁴.

خامساً: المواقع الإلكترونية الإخبارية:

كانت أولى المواقع الإخبارية الفلسطينية على شبكة الإنترنت، موقع صحيفة الأيام في منتصف سنة 1996، تلتها صحيفة القدس إذ أطلقت موقعها على الإنترنت سنة 1997. ثم انتشرت مواقع لصحف أخرى، بالإضافة إلى محطات الإذاعة والتلفزيون³⁵. وكانت المواقع الإلكترونية للصحف تنشر في البداية صفحات مصورة عن نسختها المطبوعة³⁶.

³³ وفا، انظر: http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=receive_page&id=16

³⁴ زياد عثمان وغازي بني عودة، مرجع سابق، ص 99-101.

³⁵ خالد معالي، أثر الصحافة الإلكترونية على التنمية السياسية الفلسطينية في فلسطين (الضفة الغربية، وقطاع غزة) من عام 1996 إلى 2007، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2008، ص 2.

³⁶ جواد الدلو، الصحافة الإلكترونية واحتمالات تأثيرها على الصحف المطبوعة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2002، ص 2.

وفيما بعد، انتشرت مواقع إخبارية إلكترونية بصورة أوسع، وخاصة عقب الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي عرفت بانتفاضة الأقصى سنة 2000، وكان من أبرز المواقع الإلكترونية التي ظهرت: موقع المركز الفلسطيني للإعلام (المحسوب على حركة حماس)، وموقع الدرة، وموقع البراق. وكانت تهتم في الغالب بالأخبار الفلسطينية وردود الأفعال على سياسات الاحتلال وممارساته ضد الشعب الفلسطيني. كما نشأت على الإنترنت مواقع إخبارية، مثلت وكالات أنباء افتراضية، قامت بدور مهم في نشر المعلومات، وتنافست في ذلك. ومن أبرز تلك المواقع، وكالة معاً الإخبارية المستقلة التي أصبح لها حضور بارز في الإعلام الفلسطيني الحديث. وبالرغم من أن الوكالة تقول إنها مستقلة، وتمتلك درجة من الجراءة التي ربما لا تتمتع بها وسائل الإعلام الرسمية في طرح الموضوعات، وأن تمويلها كان من دول أوروبية، وليس من جهات فلسطينية، إلا إنها اتهمت مراراً وتكراراً بالانحياز لحركة فتح والسلطة الفلسطينية، من خلال تناولها لموضوعات معينة وتجاهلها موضوعات أخرى، فضلاً عن أسلوب التحرير الذي يظهر ميولاً واضحة لتلك الجهات³⁷.

إن الاتهامات لوكالة معاً بالانحياز، حتى وإن جاءت هذه الاتهامات من جهات موالية لحركة حماس، تضع علامة استفهام على المواقع الإخبارية الإلكترونية التي تصنف على أنها مستقلة، وتدعم فكرة أنه ربما يصعب إنشاء مواقع مستقلة على الساحة الفلسطينية في ظل الاستقطاب السياسي القائم.

كما أنشأت وكالة وفا أيضاً، موقعاً إلكترونياً في تلك الفترة، وهو من أبرز المواقع الرسمية الفلسطينية. وبالطبع، فإن موقع وكالة وفا يخضع لسياسة الوكالة نفسها، والمتمثلة في قيامها بدور وسيلة الإعلام الحكومية الرسمية.

أما المواقع الإخبارية الحزبية فكان أولها موقع المركز الفلسطيني للإعلام، الذي أشرنا إليه، حيث بدأ العمل فيه في كانون الأول/ديسمبر 1997، ويقدم خدماته الإخبارية بسبع لغات حيّة. ويعد هذا الموقع الوسيلة الإعلامية غير الرسمية لحركة حماس، ويعبر عن سياساتها ومواقفها تجاه القضايا المختلفة.

³⁷ اتهمت العديد من المواقع على الإنترنت، وبخاصة الموالية لحماس، وكالة معاً بالتحيز، وسأقت أدلة على ذلك. والأمر يستدعي بحثاً منفصلاً حول هذه الادعاءات. وللإطلاع على بعض هذه الادعاءات، انظر: الرسالة، نت، 2001/1/13، في: <http://alresalah.ps/ar/index.php?act=post&id=26906>؛ وانظر أيضاً: موقع شبكة فلسطين للحوار، 2008/11/13، في: <https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=321062>.

وبدأت معظم المواقع الخاصة بالظهور سنة 2004، وكان أول ترخيص لهذا القطاع لصالح موقع شبكة فلسطين الإخبارية، وهي أول وكالة فلسطينية إخبارية خاصة، تتبعها وكالة معاً الإخبارية، ووكالة صفا، وغيرها من المواقع التي تمثل تيارات سياسية مختلفة³⁸.

تمثل ظاهرة المواقع الإلكترونية في فلسطين، بالإضافة إلى البريد الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي، تحولاً عميقاً في تداول الأخبار والمعلومات والأفكار والآراء. وقد مثلت بالنسبة للشعب الفلسطيني، وخصوصاً فئة الشباب، بوابة واسعة لكسر الحواجز التي يقيمها الاحتلال، وكذلك التي تسعى السلطة الفلسطينية والقوى السياسية المختلفة لفرضها على الإعلام. وأصبحت الصحافة الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي ساحات مفتوحة للجدل السياسي، ولنشر المعلومات، وكذلك لتصدي كل فئة للأخرى فيما يتعلق بالخلافات السياسية، وخصوصاً مسألة الانقسام.

وقد استخدمت الفصائل الفلسطينية، وكذلك النشطاء السياسيين، فضلاً عن السلطة الفلسطينية، الإنترنت لهدف الحشد السياسي، ومواجهة الخصوم. وأشارت دراسات عدة إلى أن الإنترنت استخدم في تعميق الانقسام، والتحريض من قبل كل طرف ضد الطرف الآخر، بعد أن كانت تصب جل اهتمامها على التصدي للاحتلال، وتطرح القضايا المتعلقة بسياساته في فلسطين³⁹.

إلا أنه، من جانب آخر، يمكن القول إن هذه الوسيلة الحديثة أنهت مسألة احتكار المعلومات، ووضعت حداً لمسألة التحكم في الإعلام وفرض القيود عليه، إلى حد كبير، الأمر الذي جعل الرأي العام على اطلاع ومتابعة لما يجري على أرض الواقع. وقد أثبتت الكثير من الأحداث هذا الأمر، ومن ذلك: الانقسام وما ترتب عليه من اعتقالات سياسية وتداعيات مختلفة في المجتمع الفلسطيني، وكذلك الحرب على غزة، فضلاً عن التطورات التي طرأت على قضايا الاستيطان والأسرى، وغيرها من القضايا، حيث انتشرت المعلومات بشكل كثيف على الإنترنت، مقارنة بالوسائل التقليدية، وبلغ حجم التفاعل الجماهيري مع الأحداث ذروته، وخاصة في الحرب على غزة 2009/2008.

³⁸ خالد معالي، مرجع سابق.

³⁹ أمين أبو وردة، أثر المواقع الإلكترونية الإخبارية الفلسطينية على التوجه والانتماء السياسي (عمان: دار الفتح، 2008)، ص 128-129.

إن عصر الإنترنت كسر احتكار الإعلام التقليدي للمعلومات، والذي عمل لعقود طويلة على التحكم بتدفق المعلومات، وبالتالي احتكار صناعة الرأي العام. وإذا أضفنا إلى ذلك التحالف التاريخي بين وسائل الإعلام والأنظمة السياسية، وخصوصاً الأنظمة السلطوية، فستتضح لدينا آلية إخضاع الجماهير لسياسات الحكومات لعقود مضت.

ولكن في الوقت نفسه، نشهد على الساحة الفلسطينية نوعاً من التكرار لمشهد السعي للتحكم بالرأي العام، ولكن بوسائل وأساليب مختلفة. فهناك، كما أسلفنا، توجيه وسيطرة وتمويل مواقع إلكترونية من قبل قوى سياسية على الساحة الفلسطينية، وكذلك أساليب فبركة المعلومات ونشر الأكاذيب، وهناك أيضاً مسألة اختراق المواقع والتجسس على معلومات الأفراد والجماعات، الأمر الذي يعني تحولاً في أسلوب السيطرة، وليس إنهاءً لها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإنترنت، سواء من خلال المواقع الإلكترونية أم مواقع التواصل الاجتماعي، أظهر انقساماً واضحاً بين المواطنين الفلسطينيين، وجسد المدى الواسع للاختلافات السياسية السائدة على الساحة. وهذا بالطبع أمر صحي، ينقل الجدل السياسي إلى القاعدة، بعد أن كان حكراً على النخبة المثقفة من خلال الوسائل التقليدية للإعلام، ويؤسس لعملية ديمقراطية بعيدة المدى، ومشاركة شعبية في التأثير على الأحداث ورسم مساراتها.

إن القدرة التي وفرها الإنترنت للمواطن العادي على إرسال المعلومات واستقبالها، وكذلك التواصل الآني والفعال مع الآخرين، سيكون له ما بعده من تغيرات جذرية على الصعيد السياسية والاجتماعية والفكرية. وقد شكل الإنترنت تهديداً حقيقياً لوسائل الإعلام التقليدية التي تعاملت طيلة السنوات الماضية مع الجمهور بشكل استعلائي، واضعة نفسها في درجة أعلى من مستوى المواطن العادي، الوصية على الرأي العام، والموجهة للأحداث، بشكل فوقي. وهذا الأمر سيكون له تداعيات على طبيعة الصراع مع الاحتلال، وأساليب المشاركة الجماهيرية في هذا الصراع. فلن يكون هناك احتكار للمعلومات بعد اليوم.

إن جمهور وسائل الإعلام اليوم، ليس جمهور وسائل الإعلام أمس. الجمهور في الماضي كان لا يعرف أي معلومات غير التي تزوده بها وسائل الإعلام التقليدية المعروفة، والتي تخضع لتحكم الأنظمة السياسية. اليوم هناك جمهور، وجله من

الشباب، لا يعرف قيوداً ولا حدوداً في مجال تداول المعلومات. ولذلك، فإن جيل الشباب في فلسطين سيكون له كلمته فيما يجري من أحداث نتيجة هذه التغيرات الهائلة في عالم الاتصال. ولم تعد وسائل الإعلام التقليدية بالنسبة لهؤلاء الشباب مصدراً وحيداً للمعلومات، وبالتالي لم يعد هذا الجيل بحاجة إلى "وصاية" الإعلام لكي يبلور مواقفه وآراءه وتصورات، وهو آخذ في استعادة زمام الأمور في رسم ملامح المستقبل وشكل الصراع المتواصل مع الاحتلال.

سادساً: الحريات الإعلامية:

لم يكن احتجاز الإعلامي جورج قنواتي من قبل أجهزة السلطة الفلسطينية في 2013/6/3، وهو المدير العام لراديو بيت لحم 2000، على خلفية عمله الإعلامي، آخر ما يمكن ممارسته بحق الصحافة والصحفيين.

تتلخص الحادثة في أنه تمّ توقيف الصحفي قنواتي على خلفية نشر بيان باسم كتائب شهداء الأقصى الجناح العسكري لحركة فتح، يطالب الأجهزة الأمنية بالإفراج عن عضو بلدية بيت لحم ماهر قنواتي، إثر شكوى تقدمت بها رئيسة بلدية بيت لحم فيرا بابون ضده. ووجهت النيابة ثلاث تهم بحق قنواتي، تتمثل بالضرب على وتر الطائفية وإثارة الفتن، والإساءة المباشرة بالقدح والذم بحق شخصية اعتبارية، وانتحال وسرقة توقيع ومسمى فصيل عسكري وسياسي. وتمّ الإفراج بكفالة عن الصحفي جورج قنواتي بعد ذلك⁴⁰.

وحسبما بيّنت مصادر صحفية عدّة فقد نفت الإذاعة (راديو بيت لحم 2000) صحة البيان، بعد أن نشرته بوقت قصير، حالما تبين عدم صحته وأنه لم يصدر عن الجهة المذكورة. وتسبب هذا الأمر بتوقيف الصحفي 48 ساعة⁴¹.

هذا المشهد من سنة 2013 يعيدنا قليلاً إلى فترات سابقة تمثل المحطات التي مرت بها الصحافة الفلسطينية عند نشأتها في مجال الحريات الصحفية، والتي هي جزء من الحريات العامة، في خضم التطورات السياسية. إن واقع الصحافة في أيّ مكان في العالم

⁴⁰ معاً، 2013/6/4، انظر: <http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=601761>

⁴¹ موقع راديو بيت لحم 2000، 2013/6/4، انظر: <http://www.rb2000.ps/ar/news/81633.html>

يعكس طبيعة النظام السياسي ومنظومة الحريات في ذلك المكان. ولذلك، ارتبط واقع الصحافة الفلسطينية بشكل النظام السياسي السائد، ودرجة الحريات التي يتيحها ذلك النظام⁴². إن الإشكالية التي تمثل خصوصية للصحافة والإعلام الفلسطيني هي وجود الاحتلال، وارتباط السلطة الفلسطينية باتفاقات مع هذا الاحتلال، وسقف الحريات المنخفض نتيجة التدخلات الإسرائيلية المتعددة، حتى في مجال الإعلام. فقد تكرر دخول قوات الاحتلال للمناطق الفلسطينية، وقيامه بإغلاق محطات إذاعية وتلفزيونية عدة، ومصادرة أجهزة ومعدات، فضلاً عن أشربة ومواد إعلامية، كما حدث مع تلفزيون آفاق في مدينة نابلس.

إن التضييق الذي تعرضت له الصحافة الفلسطينية منذ نشأتها اتخذ أشكالاً مختلفة في ظل الحكم العثماني، أو الانتداب البريطاني، أو الحكم الأردني، كما أسلفنا. وفي ظل الاحتلال الإسرائيلي سنة 1967 وحتى قيام السلطة الفلسطينية سنة 1994، تمّ تضييق الخناق على وسائل الإعلام وعلى الصحفيين، كما حدث من تضييق على الصحف والمجلات كالإغلاق المؤقت والدائم وتقييد عملية التوزيع، وكذلك الاعتداء على العاملين في حقل الصحافة، والتحكم في عملية النشر من خلال الرقيب العسكري⁴³.

لقد اتسمت الفترات تلك بخضوع الإعلام الفلسطيني للانتهاكات الإسرائيلية تحت الاحتلال المباشر، وعدم وجود كيان فلسطيني قائم أصلاً، فضلاً عن أن يكون مستقلاً وذا سيادة. وبعد قيام السلطة، وتحديداً منذ بداية انتفاضة الأقصى، خضع الإعلام الفلسطيني، بالإضافة إلى انتهاكات الاحتلال، لسياسات السلطة وقبورها التي ارتبطت بأحداث كثيرة، أهمها الانقسام السياسي الفلسطيني. وخضع، كما أسلفنا، لسقف اتفاقية أوسلو الذي يحد من حرية النشر، ويتعارض مع دورها التقليدي كإعلام تعبوي ضد الاحتلال.

⁴² يذكر جمال نزال أن السلطة استهدفت محطات التلفزة والإذاعة التي تبث ما لا يتوافق مع "خط الحكومة"، بهدف عدم إعطاء زريعة لأمريكا و"إسرائيل" لاتهم السلطة بأنها تسمح بالتحريض. جمال نزال، الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين ما بعد أوسلو: نظرة على تطور العمل الإذاعي والتلفزيوني بين 1994-2002 (رام الله: مؤسسة هينرش بل. مكتب الشرق الأوسط العربي، 2008)، ص 105.

⁴³ ماجد تربران، مرجع سابق.

يجادل عدد من الباحثين بأن هناك درجة عالية من الحرية الإعلامية في فلسطين، ويستشهدون بتقارير دولية، ودراسات ميدانية، وشهادات خبراء. وبالطبع، فإن هذه الحرية تمت مقارنتها بالدول العربية التي تفتقر أصلاً لأبسط درجات حرية التعبير (حتى بداية الربيع العربي في أوائل سنة 2011)⁴⁴، أو بواقع الصحافة قبل قيام السلطة الفلسطينية، أي تحت الاحتلال، وهو الأمر الذي وجد انتقاداً حاداً من الباحثين، على أساس أنه لا مقارنة بين سلطة احتلال وسلطة وطنية⁴⁵.

لكن ما يهمنا هنا هو أن الوقائع على الأرض تشير إلى غير ذلك، فضلاً عن تقارير منظمات حقوق الإنسان والعديد من الدراسات والأبحاث التي وثقت انتهاكات خطيرة لحرية التعبير في فلسطين. وقد أظهر استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية خلال الفترة 13-15/6/2013، بشكل جلي، أن نسبة قليلة من الجمهور الفلسطيني 21.5%، تعتقد أنه يوجد حرية تعبير في الضفة الغربية، في حين ترى الغالبية العظمى 44.6%، أن هناك حرية نوعاً ما، و30% ترى أنه لا يوجد حرية تعبير في الضفة الغربية⁴⁶. وتنسجم هذه النتيجة مع نتيجة أخرى في الاستطلاع الذي أجراه مركز القدس للإعلام والاتصال في أيار/ مايو 2012، حيث قال 27.9% من المستطلعة آراؤهم أن حرية التعبير متاحة إلى درجة كبيرة أو كبيرة جداً⁴⁷.

وفي دراسة له عن الصحافة والتحول الديمقراطي، يشير حافظ أبو عياش إلى أن اتفاقية غزة - أريحا أولاً، تضمنت قيوداً واضحة على الإعلام، كما ورد

⁴⁴ تضمنت دراسة جمال نزال إشارات عدة إلى مستوى حرية الإعلام في فلسطين، بالرغم من إشارته الواضحة إلى اضطراب السلطة الفلسطينية لكبح هذه الحرية وضمان انسجامها مع الخط السياسي الذي تنتهجه والمتمثل بالمفاوضات وعملية التسوية. جمال نزال، مرجع سابق، ص 200.

⁴⁵ سميح محسن، حرية الصحافة والتعبير عن الرأي في ظل السلطة الفلسطينية (القدس: الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان و البيئة (القانون)، 1999)، ص 72.

⁴⁶ المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة البحوث المسحية، استطلاع رقم (48)، 13-15/6/2013، انظر: <http://pepsr.org/sites/default/files/p48a.pdf>

⁴⁷ Jerusalem Media and Communications Center (JMCC) Public Opinion Poll no. 76 on Political Leadership, Corruption and Freedom of Speech, May 2012, site of JMCC, 1/6/2012, p. 3, <http://www.jmcc.org/Documentsandmaps.aspx?id=855>

في المادة 12، من سعي "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية لتعزيز التفاهم المتبادل والتسامح، والامتناع عن التحريض والحملات الدعائية ضدّ الطرف الآخر، وضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية لمنعها "من جانب أيّ منظمات أو مجموعات أو أشخاص خاضعين لولايتهما القانونية"⁴⁸. كذلك نصّ مرسوم رئاسي على:

منع التحريض، الأمر الذي أعطى الأجهزة الأمنية الحق في فرض رقابة على وسائل الإعلام، عدا عن الانتهاكات التي رصدتها مؤسسات الدفاع عن حقوق الإنسان، والتي مورست من قبل السلطة التنفيذية، وفي مقدمتها الأجهزة الأمنية، ضدّ وسائل الإعلام والصحفيين، والتي تمثلت في احتجاز الصحفيين، واستجوابهم، واعتقالهم، وإغلاق المؤسسات الإعلامية، بما فيها الصحف المحلية، مدداً زمنية متفاوتة، وإلغاء تراخيص بعضها ومصادرة المطبوعات، والاعتداء بالضرب على الصحفيين والتنكيل بهم ومنعهم من تغطية أحداث معينة⁴⁹.

وذكر أبو عياش في دراسته أن الصحفيين أخذوا يمارسون مفهوم الرقابة الذاتية على أنفسهم في ظلّ السلطة الفلسطينية، حيث:

بقي الوضع على ما هو عليه حتى قدوم السلطة الفلسطينية التي علق الصحفيون الفلسطينيون الكثير من الآمال عليها، مودعين عصر الرقابة الإسرائيلية، وما خلفه من قيود وسلاسل غلّت معها أقلامهم. لكن سرعان ما تبددت تلك الآمال، لتكتمل السلطة الفلسطينية المشوار الرقابي، لكن هذه المرة ليس بصورة علنية كما كانت تفعل إسرائيل، وإنما الرقابة ما بعد النشر التي دفعت باتجاه رقابة ذاتية خطيرة يمارسها الصحفيون على أنفسهم. وتعد تلك الرقابة من أخطر أنواع الرقابة، لأنها تحد من التفكير والإبداع والمهنية، والاكتفاء بطرح مواضيع عمومية، وإن كانت ذات أهمية فتنتقل الموضوع بحذر عبر الوصف والنقل بعيداً عن التحليل والنقد⁵⁰.

⁴⁸ اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا، موقع مؤسسة شهيد فلسطين، انظر: http://www.shahidpalestine.org/index.php?option=com_content&view=article&id=448%3A2008-12-29-08-04-10&catid=104%3A2009-02-26-09-27-20&Itemid=64

⁴⁹ حافظ أبو عياش، دور الصحافة المحلية المطبوعة في التحول الديمقراطي في الضفة الغربية (جريدة القدس نموذجاً: 2004-2007)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2008، ص 92-93.

⁵⁰ المرجع نفسه، ص 97.

وهو ما أكده نبيل عمرو، وزير الإعلام الأسبق في السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أكد على أن القيود الأعمق تتمثل في ”دخول المناطق التي تبدو محرمة أمام بعض القوى أو الجهات في المجتمع“ كما تتمثل ”الاعتبارات التي لا تفتح الباب واسعاً أمام الصحفي لكي يصل إلى حيث يجب أن يصل“⁵¹.

وحول مستقبل الإعلام الفلسطيني في ظل السلطة، يشير نبيل عمرو إلى أن المجتمع الفلسطيني، والسلطة، والمؤسسات، لا تهين ”المجال لأن يولد إعلامي بكل مواصفات الإعلام المهني والسياسي... ما يشكل العقبة الأساس في تطوير الإعلام الفلسطيني“⁵².

سابعاً: الانتهاكات:

في ظل الانقسام الفلسطيني تهيأت الظروف لانتهاكات كثيرة، وخطيرة في بعض الأحيان، لحرية التعبير في فلسطين. ويمكن القول إن الإعلام الفلسطيني بشكل عام، رسب في اختبار المهنية الإعلامية، حيث بلغت حالة الاستقطاب الإعلامي درجة غير مسبوقة، وانخرط معظم الإعلاميين في هذه الحالة، وأصبحوا جزءاً من الانقسام، وجزءاً من المشكلة بدل أن يكونوا جزءاً من الحل. ولم يمارس معظم الصحفيين عملهم بمهنية، وقامت وسائل الإعلام بدور سلبي، سواء في التحريض، أم في نقل المعلومات دون تدقيق، أم إخفاء معلومات ربما تكون مهمة في توصيل صورة الحقيقة للرأي العام، فضلاً عن المقالات التي تزخر بالاتهامات والشتائم والمعلومات الانتقائية أو الكاذبة.

ترتب على ذلك، بطبيعة الحال، قيام السلطة الفلسطينية، والقوى المتصارعة، وخصوصاً فتح وحماس، بعدد من الممارسات التي مثلت انتهاكاً صارخاً لحرية الإعلام. ويشير جواد الدلو في دراسة له بعنوان ”انتهاكات حرية الصحافة في السلطة الوطنية الفلسطينية“ إلى أنه بين سنتي 2006 و2010، تمّ رصد زهاء 499 انتهاكاً بحق وسائل الإعلام والإعلاميين، نفذت ثلاثة أرباعها جهات رسمية تابعة لحكومتنا رام الله وغزة. ولوحظ وجود سياسة ممنهجة في اعتقال الصحفيين واحتجازهم. وتبين

⁵¹ عارف حجاوي، شاهد على المستقبل: الحلقات الخمسون كما أذيعت في الراديو (بيروت: جامعة بيرزيت، معهد تطوير الإعلام، 2004)، ص 96.

⁵² المرجع نفسه، ص 97.

أن الحكومتين متشابهتان في استخدامهما لأنواع الانتهاكات، ومختلفتان في التركيز على أي نوع منها. وكشفت الدراسة، أن الانتهاكات في القطاع بلغت ذروتها سنة 2006 ثم أخذت تتراجع، بينما في الضفة كانت تتذبذب وفقاً للأوضاع السياسية والأمنية⁵³.

بينما، في سنتي 2011 و2012، حسب التقرير السنوي لمركز مدى، فإن الانتهاكات بلغت 444 انتهاكاً. وهذه الانتهاكات كانت من الجانبين: الاحتلال الإسرائيلي والجانب الفلسطيني. وتبين من خلال التقرير أنه بين سنتي 2008 و2012 كانت نسبة الانتهاكات من الاحتلال الإسرائيلي تعادل 60% من مجموع الانتهاكات طوال هذه السنوات⁵⁴.

وبعد مرور سبعة أعوام على الانقسام السياسي، رصد مركز مدى أكثر من 500 انتهاك للحريات الإعلامية من الطرفين في الضفة والقطاع منذ وقوع الانقسام. ومن الأمثلة على الانتهاكات التي وقعت من الجانب الفلسطيني لحرية الإعلام خلال سنة 2012:

- 2012/1/31، اعتقلت الأجهزة الأمنية محرر وكالة وفا ورايو أجيال، رامي سمارة، من مقر الوكالة في مدينة رام الله وأفرجت عنه بعد ثلاث ساعات ونصف، على خلفية كتابته لتعليق نقدي على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي (الفييس بوك Facebook).
- 2012/2/2، حُجب موقع أمد للإعلام في الضفة الغربية بقرار من النائب العام الفلسطيني.
- 2012/2/17، اعتقل جهاز الأمن التابع للحكومة المقالة في غزة رئيس تحرير صحيفة الشعلة ساهر الأقرع، وصادر حواسيب وكاميرات، وأفاد أنه تعرض للإهانة طوال فترة احتجازه وهي ثلاثة أيام.
- 2012/3/26، استدعاء رئيس تحرير وكالة جذور، فؤاد أبو الفول، لمقابلة الباحث التابعة للحكومة المقالة في قطاع غزة، وتمت مراجعته بشأن نشاطاته التنظيمية

⁵³ جواد الدلو، انتهاكات حرية الصحافة في السلطة الوطنية الفلسطينية (2006-2010)، دراسة وصفية، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، مجلد 20، العدد 2، 2010، ص 669.

⁵⁴ مدى، التقرير السنوي: انتهاكات الحريات الإعلامية في فلسطين 2012؛ ومدى، التقرير السنوي 2011، انتهاكات الحريات الإعلامية في فلسطين، انظر:

<http://www.madacenter.org/reports.php?id=5&lang=2&year=2012>

وكتاباته، وتمّ توقيعه على تعهد بعدم ممارسة أيّ نشاط تنظيمي، وفي حال مخالفته للتعهد سيتمّ تغريمه بقيمة ألف شيكل (نحو 259 دولار أمريكي)، وحبسه مدة ستة أشهر⁵⁵.

وقد جاء في بيان مركز مدى في 2013/6/16، حول الانتهاكات بحق وسائل الإعلام والإعلاميين في فلسطين خلال فترة الانقسام، أن هناك تزايداً في عدد الانتهاكات التي ارتكبتها جهات فلسطينية ضدّ الصحفيين ووسائل الإعلام، في إشارة إلى التأثير الكبير للانقسام على واقع الإعلام. وأعرب التقرير عن قلقه لما يترتب على ذلك من تعزيز للرقابة الذاتية لدى صحفيي المؤسسات الإعلامية، وإلى هبوط مستوى الإعلام الفلسطيني ومهنيته. وأبدى التقرير أسفه لقيام بعض وسائل الإعلام في تأجيج الانقسام، منذ أن فازت حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي سنة 2006.

كما أشار التقرير إلى حدوث تحسن طفيف على حالة الحريات الإعلامية، إلا أن استمرار الانتهاكات لا يبشر بانفراج جدي وقريب في حالة الحريات الإعلامية، خصوصاً مع تعثر جهود تطبيق المصالحة، أخذاً في الاعتبار أن المنتهك الأساسي للحريات الإعلامية في فلسطين هو الاحتلال⁵⁶.

إن وقوع الإعلام الفلسطيني بين فكي كماشة، وهما الاحتلال من جهة، والسلطة والقوى السياسية الفلسطينية من ناحية أخرى، حسب ما يشير التقرير، يجعل من حالة الإعلام في فلسطين فريدة، وتحمل سمات سلطوية مزدوجة. ولذلك، يمكن القول إن قيام الإعلام بدور "كشف جرائم الاحتلال" و"التصدي لممارساته"، وانشغاله بهذا الجانب، يعد الوسيلة الوحيدة للخروج من الحرج الذي يمكن أن يقع فيه عندما يتناول قضايا فلسطينية داخلية. فوسائل الإعلام الفلسطينية يمكن أن تتكيف مع استهداف الاحتلال، وهو الحال الذي ساد لعقود ماضية، ولكنها من الصعب أن تدخل في مواجهة مع السلطة الفلسطينية أو حتى الفصائل الفلسطينية.

⁵⁵ مدى، التقرير السنوي: انتهاكات الحريات الإعلامية في فلسطين 2012، ص 41-42 و45. ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي لسنة 2012 الذي حدد سعر الصرف بـ 3.8559.

⁵⁶ مدى، "مدى": أكثر من 500 انتهاك فلسطيني ضدّ الحريات الإعلامية منذ بداية الانقسام 2013، انظر: http://www.madacenter.org/report.php?lang=2&id=1313&category_id=6&year=2013

ثامناً: المشهد الإعلامي في ظل الانقسام:

مع مشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية، بدأت بوادر انقسام إعلامي بين الإعلام الموالي لحماس وذاك الموالي لفتح. وتعمقت أزمة الإعلام مع بداية الانقسام وسيطرة حماس على قطاع غزة في سنة 2007، حيث باتت الحريات الإعلامية أكثر عرضة للتضييق والمحاورة من ذي قبل. لقد أصبحت هناك سلطتان على أرض الواقع، واحدة في الضفة الغربية، وأخرى في قطاع غزة، وأصبح لكل واحدة منهما إعلامها وإعلاميوها، وبات الصحفيون أكثر استقطاباً للسياسة منهم للعمل المهني، وهو ما أكدته أكثر من دراسة. لقد تحول الصحفيون من المعايير المهنية إلى الأجندات السياسية، وأصبحت الصحافة أداة لتكريس الانقسام، كما أسلفنا. وانشغل الصحفيون بتغطية الانقسام، وأصبحوا أكثر أيديولوجية وأقل موضوعية بفعل الانقسام⁵⁷.

لقد أصبح إعلام حركة حماس، على سبيل المثال، يغطي فقط الأخبار المتعلقة بحركة حماس، كما أصبح إعلام حركة فتح وإعلام السلطة يغطي فقط أخبار السلطة وحركة فتح، باستثناء الأخبار السلبية عن الطرف الآخر التي تسيء له وتتصيد أخطأه، بطبيعة الحال. وبات الصحفيون في كل من الجانبين يتعرضون لمضايقات من الجانب الآخر.

ولكن الأمر لم يقف عند هذا الحد، فقد بدأ كل طرف يستهدف الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية في منطقة سيطرته، وتعرض الإعلام الفلسطيني إلى محنة حقيقية زادت الوضع تأزماً. فقد تعرض، على سبيل المثال، الصحفي ممدوح حمامرة للتوقيف على خلفية نشر أحد أصدقائه صورة على صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك)، يظهر فيها الرئيس الفلسطيني محمود عباس مقابل صورة لشخصية مأمون بك (أبو كامل) في مسلسل باب الحارة. ووجهت نيابة مدينة بيت لحم للصحفي تهمة "قدح، وذم، وإطالة لسان على الرئيس الفلسطيني، وفقاً لقانون العقوبات الأردني رقم 16 لسنة 1960، الساري المفعول في الضفة الغربية".

⁵⁷ Near East Consulting, "Survey of Palestinian media December 2010 to April 2011," p. 12.

ويوثق هذا الكتاب العديد من الممارسات الإعلامية غير المهنية، وتبعية المؤسسات الإعلامية للقوى السياسية الفلسطينية التي كانت سبباً لتلك الممارسات. انظر: خالد الحروب وجمان قنيص، **الإعلام الفلسطيني والانقسام: مرارة التجربة وإمكانات التحسين** (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، 2011).

وقد رأى ممدوح حمامرة أن تجربة اعتقاله تشير إلى أن "هناك تدنياً في مستوى حريات الإعلام في الضفة وغزة، الأمر الذي ينعكس بخطورة بالغة على عمل الصحفيين". ويضيف أن العمل الصحفي أصبح مستهدفاً من قبل الأجهزة الأمنية. ويشير حمامرة إلى أن من أبرز نتائج ذلك، هو إحجام الكثير من الصحفيين عن "التعرض إلى أحداث شائكة قد تسبب لهم المساءلة أو المشاكل". وطالب برفع اليد عن السلطة الرابعة، وعدم محاسبتها على قضايا نشر، وإفساح المجال أمام الإعلاميين للوصول إلى المعلومة دون قيود. كما دعا إلى احترام المهنة والعاملين فيها، وإلى "توحيد الجسم الصحفي لتتكسر عليه أيّ تجاوزات تحدث ضدّ الحريات التي يسعى الإعلاميون لتحقيقها". ورأى أنه لا ينبغي السكوت على انتهاكات حريات الإعلام والاكتفاء ببيانات الشجب والاستنكار، بل يجب اتخاذ خطوات ملموسة لحماية حرية الإعلام وخصوصاً من نقابة الصحفيين، ومن خلال تضامن الصحفيين⁵⁸.

إن المشهد الإعلامي في ظلّ الانقسام يعكس صورة قاتمة، ويمثل صرخة قوية لتدارك المهنة التي هبطت في مستنقع الانقسام. ويؤكد ذلك نبيل عمرو بقوله إن المشهد الإعلامي الفلسطيني بعد الانقسام هو مشهد متخلف، وهو إعلام تشهيري أكثر منه تنويري، والجمهور يكره الإعلام الحزبي وينفر منه، علاوة على التأثير السلبي في مختلف جوانب حياة الفلسطينيين. ويضيف عمرو أن الانقسام ضرب الحياة الإعلامية برمتها في فلسطين⁵⁹.

وهذا المشهد يوضح بشكل جلي الفجوة بين النصوص القانونية والشعارات السياسية بوجود حرية تعبير، وبأنه لا قيود على حرية النشر وبين الواقع. ويؤكد ذلك الصحفي سامر خويرة بأن كل ما يقال عن حريات إعلامية في فلسطين هو مجرد كلام في الهواء ويكذبه الواقع، وتكذبه كذلك تقارير المؤسسات الحقوقية التي وثقت الانتهاكات التي يتعرض لها الإعلاميون في فلسطين. ويذكر مثلاً على ذلك ما حدث مع الصحفي محمد عوض من وكالة رامسات الذي اعتقله جهاز الأمن الوقائي لمدة 98 يوماً، وتم الإفراج عنه دون أيّ تهمة تذكر. ويشير إلى أن الاعتقال غالباً ما يتم على

⁵⁸ مقابلة إلكترونية مع الصحفي ممدوح حمامرة، مراسل قناة القدس الفضائية، بيت لحم، 2013/6/4.

⁵⁹ مقابلة هاتفية أجراها الباحث مع نبيل عمرو، 2013/7/4.

خلفية الانتماء السياسي. ويضيف أن هناك مضايقات في أثناء العمل، وأن الأخطر من ذلك هو تصنيف الصحفيين وفق توجهاتهم السياسية. ويقول إنه يتم منع الصحفي المحسوب على حماس أو حتى على المعارضة بشكل عام، من دخول مقرات الأمن ومن دخول المقاطعة وغير ذلك في الضفة الغربية، بل لا تتم دعواته لكثير من الفعاليات المهمة. ويضيف أن رجال الأمن ينظرون للصحفيين كأعداء وليس كشركاء. ففي وقت الأزمات والأحداث المهمة، ينسى الأمن كلّ الشعارات، ولا يسمح للصحفي بالتصوير، وقد يتعرض الصحفي للضرب وتكسير كاميراته، وبعد ذلك يقوم ناطق باسم أجهزة الأمن بتلطيف الجو بعبارات منمقة، وتنتهي المشكلة. ويضيف خويصرة أن الكارثة اليوم، هي أن الأمر تطور إلى ملاحقة الإعلاميين على ما يكتبونه على صفحات الفيس بوك وعلى صفحاتهم الخاصة. وأضاف: ”إن ما حدث مع الصحفي ممدوح حمامرة والصحفي جورج قنواتي، يدل على أن كل ما يقال عن حريات إعلامية كلام فارغ من مضمونه، وهو مجرد شعارات باتت ساذجة ومموجة“⁶⁰.

ويشخص الصحفي محمد دراغمة واقع الصحافة بعد الانقسام بتأكيد أنه الحريات الإعلامية ليست على ما يرام في الضفة الغربية وقطاع غزة، فاعتقال الصحفيين مستمر، وتقارير المؤسسات العامة في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة زاخرة بالتفاصيل عن الانتهاكات التي تتعرض لها الحريات الإعلامية. ويعزو ذلك إلى الانقسام الذي ”ساعد في قمع الحريات الإعلامية، خاصة في بداياته. كما حول عدداً من وسائل الإعلام وعدداً من الإعلاميين إلى أن يكونوا جزءاً من حالة الانقسام“. ورأى أن الانقسام من أهم أسباب انتهاك الحريات الإعلامية لكونها تتم بشكل متبادل ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وخلص دراغمة إلى أن وسائل الإعلام الفلسطينية ما زالت بعيدة عن إيجاد رأي عام، أو حتى التأثير فيه، خصوصاً في ظلّ الثورة التكنولوجية وانتشار شبكات التواصل الاجتماعي، مثل الفيس بوك، وتويتر Twitter، والمدونات. ويضيف أن نظرة الرأي العام للوسائل المحلية بأن معظمها أقرب إلى السلطة ورؤيتها، يؤثر على درجة الثقة بها. ولكن هذا لا يعني عدم وجود بعض وسائل الإعلام المحلية التي يمكن الثقة فيها، إلا أن ”جميعها تعيش حالة من الرقابة الذاتية. ما الذي تغطيه أكثر؟ وما الذي

⁶⁰ مقابلة إلكترونية مع الصحفي سامر خويصرة، مراسل قناة القدس الفضائية، نابلس، 2013/6/4.

تتجاهله أو تغفل عنه؟ أي أن تغطيتها معظم الأحيان تكون سطحية إلى حد ما، وتتنقصها المتابعة لارتدادات الأحداث. كما أن تغطية الأحداث المحلية على مستوى المحافظات تأخذ شكل العلاقات العامة أكثر من كونها أخبار⁶¹.

تاسعاً: إشكالية المضمون:

بما أن فلسطين منطقة واقعة تحت الاحتلال، فإن المضمون الإعلامي اتسم دائماً بالحديث عن القضية الفلسطينية، ومقاومة الاحتلال وتبيان انتهاكاته واعتداءاته على المواطنين الفلسطينيين. ومن خلال السرد التاريخي لنشأة الإعلام وتطوره في فلسطين، يلاحظ القارئ والمتابع أن شأن الصراع مع الاحتلال كان دائماً يحظى بالنصيب الأكبر من التغطيات الصحفية، وما زال حتى الآن.

في المقابل، فإن الاهتمام بالشأن السياسي والصراع مع المحتل أثر سلباً على درجة الاهتمام بموضوعات حياتية أخرى. وكان الإعلام الفلسطيني في أكثر مراحلها إعلانياً تعبويًا، فيما يرى البعض أن الإعلام الفلسطيني يقوم بدور شبيه بالإعلام في ظلّ الدول النامية والعالم العربي، وهو الدور التنموي، والذي يخضع أيضاً لسلطة الدولة ولا يخرج عن السياسات العامة للحكومات في تلك الدول. وبالطبع، فإن الإعلام في هذه النظم لا يتطرق لمناقشة النظام السياسي القائم.

فقد قام الإعلام الفلسطيني مثلاً، بالعمل على الحفاظ على إنجازات السلطة الوطنية، ولم يسمح بالإساءة إلى تلك الإنجازات، انطلاقاً من ولاءه للسلطة الفلسطينية⁶². كما أن صفة "المقاومة"، والتي أطلقها البعض على الإعلام الفلسطيني في ظلّ الاحتلال، أي قبل قيام السلطة الفلسطينية، لم تعد قائمة بعد توقيع السلطة على نبذ العنف⁶³. فباعتقاد السلطة سياسة الحل السلمي، وبعد ذلك، المقاومة الشعبية السلمية، كان لزاماً على

⁶¹ مقابلة إلكترونية مع الصحفي محمد دراغمة، المدون الفلسطيني، والخبير في الشؤون الإسرائيلية، رام الله، 2013/6/6.

⁶² Farid Abu-Dheir, *op. cit.*, p. 92.

⁶³ رأى حسين أبو شنب أن صحافة المقاومة هي الصحافة التي كانت تصدرها منظمة التحرير الفلسطينية خارج فلسطين، وليس في داخلها. حسين أبو شنب، الإعلام الفلسطيني (عمان: دار الجليل للنشر، 1988)، ص 131.

الإعلام التناغم مع هذه السياسة والامتناع عن التحريض، والمواءمة بين تعزيز المقاومة (وفق رؤية السلطة) والالتفات إلى مسألة بناء الدولة. وعليه، فقد استمرت الصحافة الفلسطينية بالقيام بدورها النضالي، كصحافة مناوئة للاحتلال، تعمل على حشد الرأي العام لدعم قيادة السلطة في وجه الاحتلال بشكل واضح، في ظل غياب الرقابة الإسرائيلية المباشرة، ولأول مرة في فلسطين⁶⁴.

ويشير حافظ البرغوثي إلى أن:

المضمون الإعلامي لا يختلف عن أيّ مضمون إعلامي في أيّ دولة أخرى لأنه يغطي كافة المجالات، باستثناء أنه لا يناقش مسألة نظام الحكم ومدى ديموقراطيته، لأننا نعاني منذ سنوات من الانقسام، وقبله كنا في انتفاضة، وقبل ذلك كان هناك نقاش ونقد لأداء السلطة ونظام الحكم الفردي الأبوي، وحالياً عدنا إلى النظام الأبوي. الحرية الإعلامية لها هوامش يضيّقها الصحافيون أو يوسعونها حسب قدراتهم، وحسب الجرأة التي لديهم. وأرى أن الحريات تضيق بتوافق مصالح بين الصحافة والسلطة، سواء خوفاً من بعضها البعض، أم خوفاً من القمع.

ورأى البرغوثي أن نطاق الحريات قبل الانقسام كان أوسع، ومجال المناورة متاح، والنقد متوفر، وأن الرئيس الراحل أبو عمار كان يتمتع بسعة صدر تجاه وسائل الإعلام. ولكن، يرى البرغوثي أن الانقسام ضيّق مساحة الحرية، وأن سلطة حماس ضيقت عليها، وكذلك انحسر هامش الحرية في الضفة دون قمع ظاهر. وبالنتيجة فإن وضع الحريات الصحفية ليس بالوضع الجيد⁶⁵.

عاشراً: نقابة الصحفيين وحماية الحريات:

الحديث عن النقابة في هذا السياق له دلالة بالغة الأهمية، ترتكز إلى كون النقابة هي الإطار المهني الذي يلجأ إليه الصحفي في كل ما يعترض عمله من مضايقات، وقيود، وصعوبات. ويرى الباحث، أن النقابة تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية تجاه

Farid Abu-Dheir, *op. cit.*, p. 95. ⁶⁴

⁶⁵ مقابلة إلكترونية مع حافظ البرغوثي، رئيس تحرير صحيفة الحياة الجديدة، رام الله، 2013/6/13.

كلّ ما يتعلق بواقع الصحافة من انعدام للحريات، وانقسام في صفوف الإعلاميين ومؤسساتهم، وتدنُّ في مستوى الأداء، وغير ذلك من الأمور. فالنقابة وُجدت لكي تضع الحلول لكل هذه القضايا، ولكي تكون القارب الذي يحمل أبناء المهنة إلى شاطئ الأمان.

تعد نقابة الصحفيين الفلسطينيين أهم الأطر المهنية التي تنظم العمل الصحفي في فلسطين، كما في معظم الدول المجاورة، حيث تأسست النقابة في صورتها الأولى سنة 1979 تحت اسم رابطة الصحفيين العرب في القدس، ومنع الاحتلال الإسرائيلي وقتها أيّ تسمية تشير إلى فلسطين. وعملت النقابة تحت مسمى "نقابة الصحفيين" منذ قيام السلطة الفلسطينية سنة 1994—علماً بأن الصحفيين الفلسطينيين في الداخل والخارج ممثلون في الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين بصفته الإطار النقابي لمنظمة التحرير الفلسطينية—إلى أن تمّ الفصل النهائي بين الكتاب والصحفيين في إطارين نقابيين مستقلين، من حيث الاختصاص، والمهمة، والعضوية، لتسهيل قيامهما بالواجبات المنوطة بهما.

وتمثل نقابة الصحفيين الفلسطينيين الإطار النقابي الجامع والشامل لكل الصحفيين الفلسطينيين داخل فلسطين وخارجها، وهي ذات شخصية اعتبارية مستقلة، مركزها الرئيسي مدينة القدس، ولها فروع أخرى في المحافظات الفلسطينية⁶⁶.

وفي معرض حديثه عن نقابة الصحفيين، قال وزير الإعلام الفلسطيني الأسبق نبيل عمرو إن دور النقابة يتمثل في الاهتمام بمصالح أعضائها وحمايتهم وفق القانون، ورفع الظلم عنهم، وإنه لا بدّ أن يكون هناك آلية الزامية لانضمام الصحفيين للنقابة والذين يمارس أكثرهم المهنة دون عضوية في نقابة الصحفيين. وأضاف أنه ليس مطلوباً من النقابة التجرد التام من الانتماءات السياسية، بشرط أن لا تؤثر الانتماءات السياسية سلباً على القرارات والعمل الصحفي⁶⁷.

وقد تعرضت نقابة الصحفيين للكثير من الإشكالات بسبب الانقسام السياسي بين فتح وحماس، وانعكست عليها أحداث الانقسام، حيث اتهم الصحفيون الموالون لحركة حماس النقابة بأنها أداة في يد السلطة، وأن ثقافة الإقصاء تسود في النقابة. ويحمّل

⁶⁶ حول النقابة، انظر: موقع نقابة الصحفيين الفلسطينيين، في:

http://www.pjs.ps/index.php?option=com_content&view=article&id=48&Itemid=28&lang=ar

⁶⁷ مقابلة هاتفية أجراها الباحث مع نبيل عمرو، 2013/7/4.

الصحفي ناصر اللحام، مسؤولية ضعف النقابة للسلطة الفلسطينية، حيث يرى أن السلطة لم تعمل على تطوير النقابة من خلال قوانين وإجراءات، بل كان غياب دور النقابة "يثير الشكوك أن السلطة لها مآرب من وراء بقاء النقابة هزيلة وباهتة، ولا تقوم بالحد الأدنى من واجباتها"⁶⁸. وقد أصبح هناك نوع من الفوضى في الجسم الصحفي، حيث دخل إلى المهنة من هم غير مؤهلين، فضلاً عن ضياع حقوق الصحفيين.

ونتيجة لهذا الواقع، وبسبب الخلاف بين الصحفيين المؤيدين لحماس وأولئك المؤيدين لفتح وعدد من الفصائل الأخرى، حدث بالفعل انقسام في النقابة، حيث قامت مجموعة من الصحفيين في غزة بالاستيلاء على مقر النقابة، وتشكيل جسم نقابي منفصل عن النقابة التي تدار في الضفة الغربية، في حركة احتجاجية على نهج النقابة، حيث تقول تلك المجموعة أنه لا يمثل الإجماع الصحفي، ولا يمثل إطاراً مهنيّاً بعيداً عن التسييس.

وفي استطلاع لآراء عدد من الصحفيين الفلسطينيين أجرته مجلة "مدى الإعلام"⁶⁹، تركزت الإجابات على الأمور التالية:

1. ضرورة تحقيق الاستقلال المالي للنقابة، والنأي بنفسها عن التجاذبات السياسية، وألا ترتهن لأي جهة سياسية، سواء كانت سلطة أم فصيل سياسي. وبالتالي، الدعوة إلى إجراء انتخابات نزيهة مبنية على المهنية، لا على الانتماءات السياسية.
2. العمل على تحقيق الوحدة بين أبناء المهنة، وبالذات بين صحفيي الضفة الغربية وصحفيي قطاع غزة، وبشكل أخص بين الصحفيين الموالين لحركة فتح، وأولئك الموالين لحركة حماس. فالانقسام الإعلامي يمثل شرخاً خطيراً في جسد الوطن، لأن الإعلاميين هم صناع الرأي العام.
3. الدفاع عن الصحفيين، وبالذات أولئك الذين يتعرضون للانتهاكات، سواء على يد سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أم على يد الأجهزة الأمنية الفلسطينية، أم على يد الفصائل السياسية. وضرورة عدم التمييز بين الصحفيين في المعاملة من قبل النقابة، والوقوف مع الصحفي أياً كان انتماءه السياسي، وأياً كان مصدر الانتهاك.

⁶⁸ ناصر اللحام، مرجع سابق.

⁶⁹ مدى الإعلام، العدد 1، حزيران/يونيو 2011، ص 24-25.

4. تحقيق مصالح الصحفيين من خدمات تسهل عليهم أداء مهمتهم السامية، وتقديم لهم أبسط الخدمات التي تقدمها أي نقابة لأعضائها، مثل التأمين الصحي، وغيرها من الخدمات.

5. محاربة التطبيع الإعلامي، والذي يعده الصحفيون خطراً على سمعة المهنة، كونها تختلف عن المهن الأخرى من وجهة نظر الجمهور، ومن وجهة نظر النخبة.

هذه النقاط توضح بشكل جلي الثغرات التي تعاني منها نقابة الصحفيين، وتسلب الضوء على واقع النقابة المتردي، والذي أعلن مراراً وتكراراً أن النقابة تعمل في الآونة الأخيرة على إعادة صياغة هذا الواقع بما ينسجم مع أبسط حقوق الأعضاء، وبما يلبي احتياجات الصحفيين، ويحقق مفهوم الديمقراطية في هياكل النقابة المختلفة، ويعالج الملفات الكثيرة التي يتطلع الصحفيون لمعالجتها. إلا أن الصحفي غازي بني عودة يرى أن المرحلة التي تلت انتخابات النقابة في سنة 2010 "لم تفلح في تبديد صورة سلبية وقاتمة، تغذيها مسيرة 18 عاماً من الأداء الفاشل للنقابة"، معتبراً أن الصحفيين يتطلعون إلى بداية جديدة للنقابة "وانقلاب فوري، ينسف كل ما اتسمت به مسيرة النقابة خلال المرحلة السابقة من عجز وسلبية"⁷⁰.

خاتمة:

السؤال الكبير الذي تتشعب إجابته، ولكن يتم اختصارها بكلمة: "لا"، هو: "هل هناك حرية إعلام كاملة في فلسطين؟".

بطبيعة الحال، إن الحرية هي مسألة نسبية، ولا يوجد حرية كاملة في العالم. ولكن في الأنظمة السلطوية، ومنها الكثير من أنظمة العالم الثالث والعالم العربي، بما في ذلك في السلطة الفلسطينية، تتضاءل مساحات الحرية لتتحصّر في نقل بعض الأخبار التي لا تؤثر في كيان النظام القائم، ولا تمس "النخبة الحاكمة" التي تُنصّب نفسها قيماً على البلاد والعباد. وتتنحصر كذلك في التعبير عن بعض الآراء التي لا ترقى لنقد النظام لدرجة يمكن تفسيرها بأنها "تضعف هيبة الحاكم وهيبة النظام في نظر الشعب". كما يتلاشى مفهوم الحرية في هذه الأنظمة عندما يجد الصحفي نفسه عاجزاً عن طرح

⁷⁰ غازي بني عودة، "نقابة الصحفيين في الميزان"، مدى الإعلام، العدد 1، حزيران/يونيو 2011، ص 18.

قضايا معينة، أو حتى القيام بتصوير أحداث، مثل مسيرات وأحداث؛ كما حدث، على سبيل المثال وليس الحصر، عندما منعت أجهزة الأمن الصحفيين من تصوير مسيرة نظمتها حماس في الخليل احتجاجاً على قيام حكومة الانقلاب في مصر بفض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة في شهر آب/أغسطس 2013⁷¹.

وقد أوضحنا أن الإعلام الفلسطيني يخضع لعاملين مهمين، يجعله أكثر معاناة من أيّ إعلام في العالم بالتضييق على الحريات:

الأول هو خضوعه لنظام سياسي لا يقوم على التعددية السياسية وتداول السلطة وعلى سلطة القانون ودولة المؤسسات، الأمر الذي يجعل الحريات محدودة في مجالات معينة. ومن المعلوم أن الحريات تقاس بالقدرة على نشر المعلومات والآراء في الأمور المتعلقة بما يعارض النظام الحاكم، وليس بما يتوافق مع ذلك النظام.

والثاني هو وجود سلطة أعلى، هي سلطة الاحتلال، تحكم كلا الجانبين: النظام السياسي الفلسطيني، ومختلف مجالات الحياة الفلسطينية، بما في ذلك الإعلام. وبهذا، يكون الإعلام خاضعاً لأساليب مركبة من التحكم تجعل من قدرته على التحرك محدودة للغاية.

إن عدم توافر التسامح السياسي، وعدم القدرة على استنهاض القيم الديمقراطية المتمثلة بالتعددية وتداول السلطة، وارتهان الوضع الفلسطيني إلى سعي الأطراف السياسية لفرض برامجها السياسية على الشعب والقضية، يجعل من العسير على الإعلام القيام بدوره في تزويد الناس بالمعلومات. وهذا يؤدي بالتالي إلى حرمان المواطن من حقه البسيط في الوصول إلى المعلومات والآراء بشكل حرّ وبلا قيود، ويؤدي كذلك إلى عجز المواطن عن تحديد اتجاهاته، والإسهام بشكل فاعل في اتخاذ القرارات ولعب دور في تحديد الخيارات السياسية.

⁷¹ مدى، 2013/8/16، انظر:

http://www.madacenter.org/report.php?lang=2&id=1334&category_id=6&year=2013

ويذكر أن أحداثاً كثيرة مشابهة حدثت في الضفة الغربية بحق الصحفيين. كما لم يكن قطاع غزة استثناء من مثل هذه الأحداث.

The Palestinian National Authority

Studies of the
Experience and Performance

1994 - 2013

هذا الكتاب

بعد نحو عشرين عاماً من اتفاق أوسلو ومن تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، أصبح هناك ما يوجب دراسة هذه التجربة من مختلف جوانبها؛ خصوصاً أنها لم تحقق جوهر الفكرة التي بنيت عليها، وهي التحول من سلطة حكم ذاتي إلى دولة مستقلة كاملة السيادة على فلسطين المحتلة سنة 1967 (الضفة الغربية وقطاع غزة).

يحاول هذا الكتاب تقديم دراسة شاملة حول السلطة الوطنية الفلسطينية وتجربتها، من خلال 15 فصلاً تدرس جوانب تأسيس السلطة ومؤسساتها التشريعية والقضائية والرئاسية، كما تدرس أداء الحكومات المختلفة. ويتناول الكتاب الوضع الداخلي الفلسطيني، والأجهزة الأمنية، وموقف السلطة الفلسطينية من قوى المقاومة، والأوضاع الاقتصادية والسكانية والتعليمية والصحية في الضفة والقطاع؛ كما يتناول إشكالية الفساد في السلطة، وتعامل السلطة مع وسائل الإعلام، وعلاقتها الخارجية.

هذا الكتاب يقدم دراسة علمية منهجية موثقة لتجربة السلطة، وقد خضع لإجراءات التحرير العلمي المعتادة من مراجعة وتدقيق وضبط نصوص وضبط توثيق، حتى خرج في حلته النهائية.

ISBN 978-9953-572-35-2



9 789953 572352



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 5034-14 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

